

تقرير مشترك عن الجولة الأولى من المفاوضات حول مشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق بين تونس والاتحاد الأوروبي

تونس، 18-21 أبريل 2016

انطلقت فعاليات الجولة الأولى من المفاوضات بين تونس والاتحاد الأوروبي حول مشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق خلال الفترة من 18 إلى 21 أبريل 2016 بتونس.

وقد أكد كل من الجانب التونسي والأوروبي أثناء الافتتاح الرسمي لهذه الجولة أن الهدف الأساسي من الاتفاق هو تعزيز اندماج تونس في الفضاء الاقتصادي الأوروبي والعالمي باعتباره رافداً من روافد التنمية ووسيلة للرفع من وتيرة الإصلاحات الكبرى والعميقة. كما تم التذكير بالمبادئ الأساسية التي يجب التقيد بها خلال المسار التفاوضي، وهي:

1. الأخذ بعين الاعتبار الفوارق التنموية بين الطرفين،
2. التحرير التدريجي مع ضرورة توفير الدعم اللازم لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي،
3. توخي سياسة تقريب تشريعي في المجالات ذات الأولوية التي ستحددها تونس لاحقاً ووفق نسق يأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية.

وقد أبدى الجانب الأوروبي استعداده لتوفير المساندة الفنية والدعم المالي للاقتصاد التونسي في مختلف القطاعات التي سيشملها الاتفاق، والتي ستكون جزءاً من برامج التعاون التي سيحددها الاتحاد الأوروبي بالاشتراك مع الهياكل المعنية. وسيتم تحديد هاته القطاعات مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية التي تدرج ضمن المخطط الخماسي للتنمية للفترة 2016-2020.

وأعقب الافتتاح الرسمي مؤتمر صحفي واجتماع مع ممثلي المجتمع المدني. وعلى إثر الجلسة الافتتاحية، انطلقت المناقشات الفنية بين الخبراء التونسيين والأوروبيين خصصت للقراءة المشتركة لمختلف النصوص المقترحة من الجانب الأوروبي. وستنشر هذه النصوص على موقع الواب الخاص بمشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق الأليكا خلال الأيام التي تلي الجولة الأولى من المفاوضات وعلى الموقع الإلكتروني للإدارة العامة للتجارة صلب المفوضية الأوروبية.

وقد خص النقاش خلال الجولة الاولى من المفاوضات المواضيع التالية:

• معايير التفاوض بخصوص تحرير مبادلات المنتجات الفلاحية، المنتجات الفلاحية المصنعة ومنتجات الصيد البحري:

تناول الطرفان المبادئ الأساسية للتفاوض حول قطاع الفلاحة والمنتجات الفلاحية المصنعة والصيد البحري.

كما تم تدقيق معايير التفاوض بخصوص النفاذ الى أسواق المنتجات الفلاحية والفلاحية المصنعة ومنتجات الصيد البحري حتى يتسنى للإمام بمختلف الأهداف المتبادلة. وسيتناقش الطرفان في بعض المعايير لاحقا بهدف التوصل إلى اتفاق بشأنها.

وقد تم الاتفاق على وضع معايير بخصوص المؤشرات الجغرافية والتدابير غير الجمركية (بما في ذلك اجراءات الصحة والصحة النباتية وكذلك الحواجز للتجارة) والتي سيتم تناولها تباعا في المحاور المخصصة لها.

وقد طالب الجانب التونسي بتوضيحات حول آليات حماية السوق الأوروبية وحول موقف الاتحاد الأوروبي بخصوص مبدأ المحافظة على المصلحة الوطنية والأخذ بعين الاعتبار الفارق في مستوى القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي في أوروبا وفي تونس.

كما ذكرت تونس بضرورة تأهيل وتحديث قطاع الفلاحة والصيد البحري لمواكبة ومجابهة التحديات الناتجة عن تحرير المبادلات الفلاحية مع الاتحاد الأوروبي. وأكد ممثلو الاتحاد الأوروبي استعداد الجانب الأوروبي لتوفير الدعم الفني والمالي في مختلف القطاعات التي سيشملها الاتفاق، بما في ذلك الفلاحة والمنتجات الفلاحية المصنعة والصيد البحري. ويندرج هذا الدعم ضمن برامج التعاون المحددة بالاشتراك مع الهياكل التونسية المعنية.

وسيتم اختيار القطاعات التي ستنتفع بهذا الدعم حسب الأولويات المحددة ضمن المخطط الخماسي للتنمية. وستأخذ آليات الدعم الأوروبية بعين الاعتبار الإجراءات الحالية وكذلك الاجراءات المزمع اتخاذها مستقبلا والمخطط لها بصفة مسبقة وكذلك قدرة الوزارات والهياكل المعنية على الاستفادة من هذا الدعم. وقد سبق للاتحاد الأوروبي ان طلب من الجانب التونسي موافاته بالأولويات التنموية في القطاع الفلاحي مفصلة على حسب القطاعات و الجهات.

• الإجراءات الصحية والصحة النباتية

أكد الجانبان على أهمية هذه المسألة ودورها في تسهيل تصدير المنتجات الفلاحية والغذائية التونسية نحو الاتحاد الأوروبي. وقد أكد الجانب التونسي مرة أخرى على أهمية آليات المساندة و الدعم من قبل الجانب الأوروبي حتى يتسنى إنجاز مسار التقارب التشريعي في هذا المجال.

• حقوق الملكية الفكرية

أبدى الطرفان استعدادهما لبذل جهود كبيرة للتوصل إلى إتفاق بخصوص المسائل المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية مما يجعل من هذا المجال حافزا للابتكار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقدم الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار بعض الايضاحات حول مقترحه الخاص بمحور حقوق الملكية الفكرية ولاسيما فيما يتعلق بحقوق التأليف والماركات والرسوم والنماذج الصناعية واحترام حقوق الملكية الفكرية ونظام المسؤولية لمسدي خدمة الانترنت.

كما قدم ممثلو الجانب التونسي عرضا حول المنظومة الحالية والتوجهات المستقبلية لحماية المؤشرات الجغرافية في تونس. ويمكن أن يساهم اتفاق التبادل الحر الشامل والمعقد في تدعيم تسويق وتصدير المنتجات المحلية بين الطرفين.

• تسهيل التبادل التجاري والعمليات الديوانية

قدمت تونس عرضا عن الإصلاحات التي أدخلتها على الجوانب التشريعية والتنظيمية والإجرائية لتسهيل التجارة والإجراءات الديوانية بما يتماشى مع الالتزامات والمعايير الدولية. كما أوضح الجانب التونسي أن افتتاح المفاوضات بخصوص التبادل الحر الشامل والمعقد الأليكا حول هذا الموضوع يتزامن مع بدء تنفيذ مشروع تحديث الديوانة، الذي حظي بالموافقة من قبل مجلس الوزراء في سبتمبر 2015. كما تمت الإشارة إلى التحديات التي تواجهها الديوانة التونسية من حيث مكافحة التهريب والإرهاب. وتفاعلا مع تساؤلات الطرف التونسي لا سيما فيما يتعلق بأهداف هذا المحور ومفهوم المتعامل الاقتصادي المرخص له تقدم ممثلو الاتحاد الأوروبي بجملة من الإيضاحات اللازمة في الغرض.

• الصفقات العمومية

طالب الجانب التونسي بعدة توضيحات بخصوص تعريف ومجال تطبيق وإجراءات الصفقات العمومية علاوة على آجال وإجراءات رفع الدعاوي والحدود والسقف المتعلق بالصفقة وآجال الطعن واللجوء وإجراءات التعويض الناجمة عن خرق أحكام الاتفاق.

وقد أوضح الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار أن محور الصفقات العمومية يتعلق بالعروض التي تتجاوز مبالغ سيقع تحديدها لاحقا.

كما تناول الجانبان المواصفات والخصائص الفنية والمعايير الدولية، وكذلك التدابير المتعلقة باستبعاد عدد معين من المشتريين العموميين أو استثناء مجالات معينة ولا سيما في سياق سياسة التنمية الجهوية أو تشجيع الشركات الصغرى والمتوسطة.

● المنافسة و دعم الدولة

أكد الاتحاد الأوروبي أن الهدف من اقتراح هذا المحور هو تحديث وتفعيل أحكام اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي علاوة على إدراج المراجع القانونية و النصوص التطبيقية و فقه القضاء الصادر عن محكمة العدل صلب الاتحاد الأوروبي وكذلك تحيين المراجع القانونية المتعلقة بالمعاهدات الدولية الموقعة مع الاتحاد الأوروبي. كما تقدم الجانب التونسي بطلب حول توضيح بعض الجوانب منها المراجع القانونية لبعض النقاط، والمعاملات التجارية، وقرارات رابطات ومجامع الشركات، ومحتوى المكتسب التشريعي الأوروبي ونطاق تطبيق المحور المذكور . كما تم التأكيد على أهمية الحصول على معلومات مفصلة حول المسائل المتعلقة بدعم الدولة داخل الاتحاد الأوروبي والترتيبات القانونية والمؤسسية الموجودة في هذا الشأن ضمن الاتفاقيات الممضاة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى. كما تساءل الجانب التونسي حول جدوى إدراج بند بخصوص إجراءات فض النزاعات في مجال المنافسة ودعم الدولة.

● التجارة والتنمية المستدامة

أكد الطرفان على الأهمية التي يوليهاها للتنمية المستدامة وعزمهما على تخصيص محور شامل ومفصل حول هاته المسألة يتضمن بندا يتعلق بالتغيرات المناخية. كما تم التطرق من قبل الجانب التونسي إلى جملة من القضايا تتعلق بالالتزامات المنبثقة عن المحور الخاص بالمحافظة على مستويات الحماية الواردة صلب التشريعات الخاصة بالشغل (بما في ذلك الاتفاقيات القطاعية) فضلا عن نقل التكنولوجيات التي من شأنها أن تحد من المشاكل الناجمة عن التغير المناخي، والاعتراف المتبادل بالعلامات البيئية وتطبيق المقترضات المتعلقة بتسوية وفض النزاعات على المسائل الواردة بهذا المحور (والذي يعود الي اتفاقية سنة 2009) .

● الخدمات والاستثمار

استعرض الوفد التونسي أهمية قطاع الخدمات ومساهماته في الاقتصاد الوطني لا سيما في خلق الثروة و تدعيم المبادلات التجارية والقيمة المضافة و إحداث مواطن الشغل . وشددت تونس على أهمية بعض المبادئ فيما يتعلق بالأحكام العامة مثل الانفتاح التدريجي والمحافظة على المصلحة الوطنية أثناء عملية التحرير، وكذلك الحاجة إلى التدابير المصاحبة حتى يتسنى تحقيق التقريب التشريعي المنشود بصفة تدريجية علاوة على تحقيق التنمية المستدامة. و تم التطرق إلى تقدم اشغال برنامج تأهيل قطاع الخدمات بتونس الذي يموله الاتحاد الأوروبي.

كما أكد الجانب التونسي على أهمية مسألة تنقل الأشخاص الطبيعيين (مسدي الخدمات) إلى الاتحاد الأوروبي ضمانا للتحريك الفعلي لقطاع الخدمات. كما تم التأكيد على ضرورة تزامن المفاوضات حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق مع المفاوضات حول مسألة التنقل التي ستنتقل لاحقا.

وقد تم تسجيل هاته الملاحظات من قبل الجانب الأوروبي. كما تمت خلال التطرق إلى المحور المتعلق بآليات التعاون وتقريب التشرييع والإدارة الإلكترونية مناقشة عدة مسائل أفقية تهم اساسا الاعتراف المتبادل بالشهائد والكفاءات المهنية وسيتم تدقيق بعض المسائل الأخرى في هذا المحور خلال اجتماعات ثنائية قبل الجولة القادمة من المفاوضات.

كما أفاد الجانب التونسي بالتقدم الحاصل بخصوص الدراسة المتعلقة بتقييم انعكاسات تحرير قطاع الخدمات والتي يتولى المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية إنجازها.

وفيما يتعلق بالاستثمار، قدم الاتحاد الأوروبي عرضًا عامًا عن خصائص النصوص المتعلقة بمحور حماية الاستثمارات وتسوية النزاعات وأفاد بأنه سيتقدم بمقترح نص حول هذا المحور لاحقا.

• آليات الدفاع عن التجارة

طالب الجانب الأوروبي بتقديم وتوضيح إجراءات الحماية التي تعتبر أقل صرامة مقارنة بإجراءات الحماية الأخرى والتي تم اعتمادها من الاتحاد الأوروبي (على غرار تفضيل الحصص حسب التعريف أو تحديد الحد الأدنى للأسعار). كما تم تقديم جملة من المعطيات والإيضاحات بخصوص آليات المصلحة العامة في إطار الاستقصائيات والتحقيقات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي وكذلك حول نظام التصويت السلبي.

• الحواجز الفنية للتجارة

تقدم ممثلو الاتحاد الأوروبي خلال هذا المحور بجملة من التوضيحات بخصوص أهداف النص المقترح، (مجال تنفيذه وكذلك التعاون الثنائي..)

وأفاد الجانب التونسي بإمكانية إرساء حوار تشاركي وبناء حول الأطر القانونية الخاصة بالحواجز الفنية للتجارة و طلب التنصيص ضمن الاتفاق على التزام الاتحاد الأوروبي بدعم تونس أثناء مختلف مراحل التقارب التشريعي مع المكتسب الأوروبي في هذا المجال علاوة على تحديث البنية التحتية والنظم المتعلقة بالجودة. كما تطرق الجانبان إلى الترابط بين عملية التقارب التشريعي وتأهيل الشركات التونسية المعنية.

وفي السياق نفسه، تمت مناقشة وضع الهياكل التونسية المتدخلة في مجال التقييس والمواصفات صلب الهياكل الأوروبية في هذا المجال وخاصة فيما يتعلق بانعكاسات اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق واتفاقية الشراكة الحالية بخصوص هذا الوضع.

• الشفافية

أكد الطرفان بخصوص هاته النقطة على أهمية مسألة شفافية التشرييع في العلاقات الثنائية ولا سيما عند التوقيع على إتفاقية جديدة وعلى أهمية إدراج مقتضيات حول الشفافية في هذا الاتفاق حتى يتسنى تدعيم جهود التواصل بخصوص التشرييع وبلورتها و تنفيذها .
وقد قدم الجانب الأوروبي خلال القراءة المعمقة والدقيقة لمختلف مقتضيات المحور التوضيحات اللازمة بخصوص تساؤلات الخبراء التونسيين حول فحوى ومضمون النص وأهدافه لضمان فهم مشترك للنص المقترح بما يمكن لاحقا من تقديم التعديلات الضرورية التي تتلاءم والوضع التونسي.
وقد تم الاتفاق على مواصلة تبادل المعلومات حول المقتضيات والآليات الواردة بهذا المحور للتأكد من ملاءمته لباقي محاور الاتفاق من جهة وللقوانين الوطنية المتصلة بهذه الميادين من جهة أخرى.